

كلمة افتتاح المجموعه العربيه عن سير المفاوضات في
الفريق المعني بمنهاج عمل دربان

الساده رئيسي الجلسه الموقرين،

يتحدث وفد بلادي باسم 22 دولة عربية عضو في جامعة الدول العربيه،

في البدء اود الاشاره الى ان المجموعه العربيه تتفق تماما مع بيان مجموعه ال77
والصين.

كما تود المجموعه العربيه ان تشكر الساده رئيسي الجلسه على تقديم تقريرهما
حول الجوله الماضيه من المفاوضات التي عقدت في شهر مارس وكذلك تصورهما
لهذه الجوله من المفاوضات.

هذا، كما اننا نتطلع في هذه الجوله من المفاوضات الى مزيد من التقدم في مسار
عمل منهاج ديربان وان يكون للدول الاطراف الدور الرئيسي في المباحثات مع
ضمان الشفافيه والوضوح. كما اننا نتطلع الى ان تبدا المباحثات بناء على نص
تفاوضي يشمل المسودات المقدمه من الدول الاطراف وتحتوي النقاط الرئيسيه التي
سوف تشملها الاتفاقية الجديده في عام 2015، وليس بناء على مسوده من تقييم
وتحليل وتقدير رئيسي الجلسه وذلك لكي يكون مسار المفاوضات بأيدي الدول
الاطراف وناتج عن القرارات التوافقية التي يتم التوصل اليها.

الساده رئيسي الجلسه،

لقد استطاعت الدول الاعضاء خلال المرحله الماضيه من المشاورات الغير رسميه
من التعرف على كثير من النقاط ذات الاهتمام لجميع الاطراف. اما في المرحله
الحاليه من المفاوضات فانه يتوجب علينا التركيز على نقاشات مركزه وقائمه على
مسوده نص تفاوضي يقودنا للوصول الى اتفاق مبدئي في ليما.

الساده رئيسي الجلسه،

ان المجموعه العربيه تتطلع الى بدا المفاوضات المباشره مع الدول المتقدمه على
اساس العناصر الاساسيه لنص اللاتفاقية كما جاءت في قرار وارسو وبناء على
العوامل الست التي وردت في الفقره الخامسه من قرار ديربان وذلك للتأكد من ان
النقاشات تتمركز وتتمحور حول القرارات الصادره من مؤتمرات الاطراف في
ديربان والدوحه ووارسو. وفي هذا الصدد، فإن المجموعه العربيه تود ان تؤكد
على ان جميع العوامل الست الوارده في قرار ديربان بحيث تتمتع بنفس القدر من

الاهمية، وان تكون ذات طبيعه قانونيه واحده، فانه ليس من المقبول التركيز على عامل واحد، كانشطه تخفيف الانبعاثات، واهمال العوامل الاخرى كالتكيف والدعم المالي والتكنولوجي.

ونود الاشاره هنا الى ان حجم الدعم المقدم من الدول الصناعيه سوف يكون الاساس لتحديد قدرات الدول العربيه للمشاركة في الجهد الدولي في التكيف مع الاثار السلبيه لتغير المناخ والتخفيف من الانبعاثات.

الساده رئيسي الجلسه،

ان الاتفاق على العوامل الرئيسي للمشاركات الوطنيه الطوعيه، والتي تشمل عوامل الدعم، سوف تكون المحرك الرئيسي للدول العربيه لتقديم المعلومات المناسبه وطنيا. وهو ماتراه الدول العربيه التسلسل المنطقي للوصول للاتفاقيه الجديده.

وللتذكير، فان الدول العربيه تؤكد على ضروره الالتزام بالمبادئ التاليه:

1. الالتزام بمبادئ الاتفاقية الاطاريه وخاصه مبدأ المسؤوليه المشتركه متباينه الأعباء، مع الأخذ في الاعتبار العدالة في اقتسام موارد الغلاف الجوي، و وجود التزامات واضحه لخفض انبعاثات الدول المتقدمه، وكذلك التزامات محدده عن حجم الدعم المقدم للدول الناميه، بما يتناسب مع مسؤوليه الدول المتقدمه التاريخيه عن ظاهره تغير المناخ بما لا يؤثر سلبا على حق الدول الناميه في تحقيق التنميه المستدامه ومحاربه الفقر وتنويع اقتصادياتها.
2. الشموليه والاتزان في التعامل مع مساري العمل الاول والثاني خلال المباحثات تحت مجموعه الاتصال.
3. أن تكون إجراءات التخفيف خاضعه للقياس والإبلاغ والرصد كما جاءت في خطة عمل بالي، كما تاخذ في الاعتبار لزوم تفادي الاثار السلبيه لتدابير الاستجابه على الدول الناميه.
4. أهمية التصديق على فترة الالتزام الثانيه لبروتوكول كيوتو (2013-2020)، وزياده مستوى الطموح في التزامات الخفض في اطار فتره الالتزام الثانيه، واهميه اتخاذ الدول المتقدمه غير الاطراف في البروتوكول او المنسحبه من فتره الالتزام الثانيه اجراءات خفض قابله للمقارنه، بما يتفق مع متطلبات العلم لغلق فجوه الانبعاثات لفتره ما قبل 2020.
5. تفعيل الكيانات الدولية التابعه للاتفاقيه مثال صندوق المناخ الأخضر-لجنة التكنولوجيا.

وفي النهايه، فان الدول العربيه تؤكد دعمها الساده رئيسي الجلسه واستعدادها للمشاركة في جوله مفاوضات بناءه وهدفه للوصول الى مخرجات ناجحه ومرصيه لجميع الاطراف.
وشكرا،

